ورقة بحثية

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

دور الجامعات في تعزيز الاقتصاد البديل في العراق (خبرات دولية ودروس مستفادة)

رويدة عباس عبدالجليل

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

دور الجامعات في تعزيز الاقتصاد البديل في العراق
(خبرات دولية ودروس مستفادة)

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط/ قسم الابحاث/ الدراسات القانونية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / التعليم والمجتمع، الحوكمة والدستور والقانون

رويدة عباس عبدالجليل / تدريسية في كلية القانون / جامعة الفراهيدي.

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

منطقتنا ليست بمنأى عن التحديات التي يواجهها العالم اليوم، حيث يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للطاقة، وهو مورد مهدد بالنضوب. إلى جانب ذلك، تتفاقم آثار التغيرات المناخية والحروب الاقتصادية والنزاعات الإقليمية، مما يجعلنا نعيش تداعيات هذه الأزمات يومياً. معالجة هذه التحديات تتطلب تدخلاً فورياً وصياغة حلول جذرية تستند إلى المبادئ والحركات البيئية العالمية.

أزمة جائحة كورونا كشفت قصور نظامنا الحالي في إعطاء الأولوية للبيئة، الموارد الطبيعية، والأفراد. إذ أثبتت التجربة أن النظام الرأسمالي يركز على تحقيق الأرباح دون مراعاة شاملة لاحتياجات الأفراد والمجتمعات الأوسع، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الصحة والاقتصاد. في هذا السياق، باتت الحاجة اليوم ملحة إلى نظام اقتصادي جديد يضع مصلحة الإنسان والبيئة في الصدارة، ويعزز من أهمية الرعاية الصحية والمحافظة على الكائنات الحية.

ما نسعى إليه هو «الاقتصاد البديل» أو «المتجدد»، الذي يعتمد على مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، ويعطي الأولوية للتنمية المستدامة. وتجدر الإشارة إلى أن مفهومي «الاقتصاد البديل» و«الاقتصاد الأخضر» ليسا متطابقين، رغم أنهما يتقاطعان في بعض النقاط المهمة.

الاقتصاد البديل هو مفهوم شامل يضم جميع الأنظمة الاقتصادية التي تقدم بدائل للنظام الاقتصادي التقليدي أو السائد. يشمل هذا المفهوم مجموعة واسعة من النماذج مثل الاقتصاد التعاوني، الاقتصاد الدائري، والاقتصاد القائم على المبادئ الاجتماعية والبيئية، ولا يقتصر فقط على تحقيق الربحية.

أما الاقتصاد الأخضر، فيُعتبر جزءاً من الاقتصاد البديل، حيث يركز بشكل خاص على تطوير الأنشطة الاقتصادية بطرق تقلل من التأثيرات السلبية على البيئة. الهدف الرئيسي للاقتصاد الأخضر هو تحقيق التنمية المستدامة من خلال اعتماد ممارسات صديقة للبيئة مثل استخدام مصادر الطاقة المتجددة، الحد من التلوث، وتعزيز إعادة التدوير.

بالتالي، يمكن القول إن الاقتصاد الأخضر هو شكل محدد من أشكال الاقتصاد البديل، يركز بشكل أساسي على الاستدامة البيئية. من هنا تأتي أهمية المحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها، وضمان الاستخدام الأمثل لها بما يخدم مصلحة الأفراد والمجتمعات. ومن الضروري تعزيز وعي الأفراد وتغيير الأنماط السلوكية الخاطئة تجاه البيئة، والتأكيد على أهمية الاستثمار في الحفاظ عليها.

لتحقيق هذا التغيير، تلعب المؤسسات التعليمية دوراً جوهرياً في عملية الإصلاح. وبناءً على المناهج والخطط التي تضعها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، يمكن للجامعات وأعضاء هيئة التدريس والطلاب أن يسهموا في توجيه الجهود نحو الأبحاث العلمية التي تركز على الحلول العملية. الهدف هو الانتقال من النمط الاستهلاكي النظري إلى تطبيق عملي يساهم في إنتاج المعرفة التي تخدم البيئة والاقتصاد، وبالتالي المساعدة على حل المشكلات البيئية والاقتصادية بطرق مستدامة وفعالة.

يشهد العالم تحولاً كبيراً نحو الاقتصاد البديل الذي يرتكز على مبادئ الاستدامة، الابتكار، والعدالة الاجتماعية. في هذا السياق، تلعب الجامعات دوراً محورياً ليس فقط كمؤسسات تعليمية وبحثية، بل كجهات فاعلة في توجيه ودعم التحول نحو نماذج اقتصادية أكثر استدامة. ورغم هذا، يبقى مدى تأثير الجامعات في هذا التحول موضوعاً يتطلب المزيد من الدراسة والتحليل. ومن هنا تبرز الإشكالية الرئيسية: إلى أي مدى تسهم الجامعات في تعزيز وتطوير الاقتصاد البديل؟ وما هي الآليات التي تعتمدها لتفعيل هذا الدور؟ هذه التساؤلات تسعى إلى استكشاف وتحليل دور الجامعات في دعم الاقتصاد البديل، بالإضافة إلى دراسة التحديات والفرص التي تواجهها.

تسهم الجامعات بشكل ملموس في تعزيز الاقتصاد البديل من خلال تطوير المناهج التعليمية وتشجيع البحث العلمي الداعم لمبادئ الاستدامة والابتكار. كما تلعب دوراً مهماً في تعزيز الوعي المجتمعي والتعاون مع القطاعات الاقتصادية المختلفة. يختلف مدى هذا التأثير حسب مستوى تطور الجامعات ومدى تكاملها مع القطاعات الاقتصادية والإنتاجية في الدول المختلفة. تُفترض هنا علاقة إيجابية بين دور الجامعات وتعزيز الاقتصاد البديل، مع اختلاف التأثير من دولة لأخرى بناءً على عدة عوامل مثل مستوى التعليم والبحث العلمي ودرجة التكامل مع القطاعات الاقتصادية.

أما بالنسبة لأهداف هذا البحث، فهو يسعى إلى تحليل واقع الاقتصاد البديل في العراق مع تسليط الضوء على التجارب الدولية والجهود المبذولة في هذا المجال. كما يتناول البحث دور الجامعات في تعزيز الاقتصاد البديل، مستعرضاً الأساليب التي تساهم بها الجامعات في تطوير اقتصاد مستدام وابتكاري. بالإضافة إلى ذلك، يهدف البحث إلى تحديد العوامل المؤثرة على فعالية هذا الدور وتقديم توصيات لتعزيز مساهمة الجامعات في دفع عجلة الاقتصاد البديل.

المحور الأول: الإطار النظري لمفهوم الاقتصاد البديل

أولاً: ماهية الاقتصاد البديل (الاقتصاد الأخضر)

ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر لأول مرة في عام 1989 ضمن بحث نُشر من قبل مركز لندن للاقتصاد البيئي (تقرير بيرس)، حيث ربط التقرير بين مفهوم التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر. وقد عُرِّف الاقتصاد الأخضر آنذاك كأداة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق هذا الهدف.

ورغم أهمية المفهوم، فإنه لم يلقَ اهتماماً دولياً كبيراً في ذلك الوقت. ومع ذلك، بعد الأزمات المالية التي أدت إلى تداعيات سلبية على المستوى العالمي، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الترويج لمصطلح «الاقتصاد الأخضر» كوسيلة لمواجهة الأزمات العالمية، مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على الاستدامة البيئية. في هذا السياق، عقدت الأمم المتحدة مؤتمراً للتنمية المستدامة في عام 2012 تحت عنوان «الاقتصاد الأخضر». منذ ذلك الحين، تعددت مفاهيم الاقتصاد الأخضر. وقد عرّفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه الاقتصاد الذي يهدف إلى تحسين رفاهية الأفراد، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، مع تقليل المخاطر البيئية ومعالجة ندرة الموارد الطبيعية، مع إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية المستدامة والعدالة الاجتماعية. كما عرفت (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) الاقتصاد الأخضر بأنه استراتيجية تقوم على استدامة النمو الاقتصادي ومواجهة تفاقم مشكلة التغير المناخي وندرة الموارد.1

وتعرف وزارة البيئة في جمهورية مصر الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة الاستثمار في القطاعين العام والخاص، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز كفاءة الموارد وتخفيض الانبعاثات الكربونية والتلوث والنفايات ومنع تدهور النظام الإيكولوجي. واتساقاً مع ما سبق فهو يعتبر من الفروع الحديثة لعلم الاقتصاد يهدف من خلال سياساته وبرامجه المختصة إلى استدامة الموارد والمنفعة للأفراد والبيئة عند استخدام الموارد الاقتصادية من قبل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

1 خالد هاشم عبد الحميد، الاقتصاد الاخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، المجلة العلمية البحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، مصر، مجلد٣٦، العدد2،2022، ص٤٠٥-٤٠٦.

وعليه، فإن الاقتصاد الأخضر يُعد نموذجاً يُطبق من القاعدة إلى القمة وفقاً للأولويات والاحتياجات الوطنية. يقوم هذا النموذج على الاستثمار الأخضر، الذي يتضمن الاستثمار في البنية التحتية البيئية ورأس المال الطبيعي، بالإضافة إلى إصلاح وتشريع السياسات الاقتصادية والبيئية بما يتوافق مع متطلبات الاستدامة.

في ضوء ما سبق، يمكن تعريف الاقتصاد البديل أو الأخضر بأنه التحول من الاقتصاد التقليدي، الذي يعتمد على الطاقة الأحفورية، ويستهلك الموارد لتحقيق الربحية على حساب البيئة والأفراد، إلى اقتصاد أخضر بديل. يعتمد هذا الاقتصاد على الطاقة المتجددة التي تحافظ على البيئة، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة. الهدف الرئيسي له هو تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية وتقليص الفوارق الاجتماعية على المدى الطويل، إلى جانب التصدي لمخاطر تدهور النظام البيئي وإصلاح السياسات والتشريعات الاقتصادية بما يحقق التوازن بين التنمية والبيئة.2

ومن هنا يمكننا توضيح الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الأخضر من خلال الجدول أدناه:

الاختلاف بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الأخضر (جدول رقم 1)

المجال	الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد البديل
مصدر الطاقة	الوقود الأحفوري	الطاقة المتجددة
البعد البيئي	عدم مراعاة البعد البيئي، مستويات عالية من التلوث.	أولوية التوازن بين البعد البيئي والاقتصادي.
النمو الاقتصادي	نمو اقتصادي عالي لكن بدون تنمية مستدامة.	نمو اقتصادي مع تحقيق تنمية مستدامة وحماية البيئة.
البعد التكنولوجي	كثافة في الإنتاج ينتج عنها تشوه وتلوث مناخي وصحي.	استخدام تكنولوجيا صديقة للبيئة تحافظ على الموارد وإعادة التدوير.

2 حازم السيد حلمي، دور الجامعات في تفعيل الاقتصاد الاخضر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد70 ،2019، ص٥٧٦-٥٧٧.

العدالة الاجتماعية	**ارتفاع مستويات البطالة، عدم توفر العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل.**	**هدفه الأساسي تحقيق توازن والقضاء على التناقضات بين تحقيق نمو اقتصادي مع حماية البيئة والموارد الطبيعية والعدالة الاجتماعية.**
الموارد الطبيعية	**عدم مراعاة استخدام الموارد الطبيعية؛ مما يؤدي إلى نضوبها وندرتها مع مرور الزمن.**	**الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية بصورة تجعل الأجيال الحالية والمستقبلية الاستفادة منها.**

المصدر: حسام أبوعليان، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين استراتيجية مقترحة رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة،٢٠١٧، ص ٥٦.

ثانياً: أهمية التحول واعتماد الاقتصاد البديل

في ظل تزايد المشكلات العالمية المتوقعة، مثل الارتفاع المستمر في الطلب العالمي على الطاقة، وزيادة مستويات التلوث المناخي وانبعاثات الكربون التي وصلت إلى نسبة 180%، بالإضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة، وانعدام العدالة الاجتماعية الذي أسفر عن زيادة البطالة وانتشار الفقر والاستغلال الجائر للموارد الطبيعية، يُعد التحول إلى الاقتصاد البديل أحد الحلول الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: أهداف الاقتصاد البديل

يهدف التحول إلى اعتماد الاقتصاد البديل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية، منها:

1. تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.
2. توجيه سلوك الدول والحكومات والشركات العالمية نحو الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.
3. تعزيز إدارة الموارد الطبيعية وزيادة كفاءة استخدامها، وتقليل الهدر والآثار السلبية على البيئة.
4. توجيه الاستثمار نحو الطاقة المتجددة، وزيادة إنتاجها، وخفض النفايات ومعالجتها، وتقليل التلوث.

رابعاً: آلية التحول إلى الاقتصاد البديل

يمكن الانتقال إلى الاقتصاد البديل من خلال مسارين رئيسيين وهما:

1. المسار الأول: يركز على إطلاق المشاريع والمبادرات التي تعزز التنمية الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البيئية. يتطلب هذا المسار إدراج القضايا البيئية في جميع الأنشطة الاقتصادية لضمان استدامتها.

2. المسار الثاني: يتضمن إعادة توجيه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية نحو أنشطة الطاقة المتجددة (الخضراء). يشمل هذا المسار تقليل انبعاثات الكربون، تحسين النقل العام، تعزيز الأمن الغذائي، معالجة مشكلات شح المياه، تنمية المناطق الريفية، والحد من تدهور الأراضي والتصحر.

خامساً: العلاقة بين النمو الاقتصادي، الاقتصاد البديل، البيئة والتنمية المستدامة

تناول المؤرخ الاقتصادي «سيمون كوزنتس» في عام 1955 مفهوم «منحنى كوزنتس البيئي» (Kuznets Curve)، حيث أوضح العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم المساواة في الدخل، والتي تتخذ شكل حرف الـ(U) المقلوب. أشار كوزنتس إلى أنه مع رغبة الدولة في زيادة مستوى النمو الاقتصادي، يتزايد حجم التلوث حتى الوصول إلى نقطة معينة على المنحنى تُعرف بنقطة التحول. وهذا يشير إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والتلوث البيئي، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل:

1. تأثير الحجم: في المراحل الأولى من النمو الاقتصادي، تميل الدول إلى التركيز على زيادة الإنتاج دون مراعاة التأثيرات السلبية على البيئة، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات البيئية. في هذه المرحلة، تكون العلاقة بين النمو الاقتصادي والتلوث البيئي طردية.

2. تأثير التركيب: يشير هذا التأثير إلى الانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي في المراحل الأولى، مما يؤدي إلى استغلال مفرط للموارد الطبيعية وزيادة التلوث. ومع توسع النمو، تصبح القطاعات الأخرى، مثل الخدمات والصناعات المستدامة، أكثر أهمية، مما يقلل من التأثير السلبي على البيئة نتيجة التحول نحو الاقتصاد البديل (الاقتصاد الأخضر).

3. التأثير الفني: يظهر هذا التأثير نتيجة التقدم التكنولوجي في عمليات الإنتاج، مما يؤدي إلى تحسين استهلاك الموارد والحد من انبعاثات الكربون واحتباس الحرارة. كما يشجع التقدم التكنولوجي على الاستثمار في البحث والتطوير، مما يعزز الاستدامة.

وعليه، يرتبط تحقيق التنمية المستدامة بشكل وثيق بإصلاح وتعزيز هيكل الاقتصاد. حيث كانت سياسات التنمية السابقة تعتمد على الاقتصاد البني أو الاقتصاد الأسود، مما أدى إلى التهميش الاجتماعي واستنزاف الموارد الطبيعية، فضلاً عن التأثير السلبي على البيئة وأهداف التنمية. في المقابل، يهدف الاقتصاد البديل (الاقتصاد الأخضر) إلى تعزيز أهداف التنمية من خلال سياسات ولوائح وبرامج دعم متنوعة، تهدف جميعها إلى حماية الموارد والبيئة.

أما بالنسبة للنمو الاقتصادي الأخضر، فيعكس الاستخدام الأمثل للأصول الطبيعية والاستثمار في الابتكارات التي تسهم في إيجاد حلول وتقنيات جديدة للمشاكل البيئية، مما يعزز استخدام الطاقة المتجددة.

وبذلك، يمكن القول إن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر هي علاقة تكاملية؛ حيث يمثل كل منهما جزءاً من الكل، إذ يجسد الاقتصاد الأخضر البعد البيئي، بينما يُعتبر النمو الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

ويتم قياس أداء الدول في مجال الاقتصاد الأخضر من خلال اعتماد المؤشر العالمي للاقتصاد الأخضر (Global Green Economy-Index(GGEI:

يقيس مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي الأداء الوطني للاقتصاد الأخضر في 130 دولة، ويعتمد على أربعة أبعاد رئيسية هي:

1. القيادة وتغير المناخ (Leadership and Climate): يتناول هذا البعد موقف القيادة السياسية، التغطية الإعلامية، المنتديات العالمية، وأداء الدول في مواجهة تغير المناخ.

2. كفاءة القطاعات (Efficiency Sectors): يركز على كفاءة استخدام الموارد في القطاعات المختلفة مثل المباني، والمواصلات، والطاقة.

3. الاستثمار والأسواق (Market and Investment): يتعلق بالاستثمار والابتكار في الطاقة المتجددة، تسهيلات الاستثمار الأخضر، ومدى الاستدامة في الشركات.

4. البيئة ورأس المال الطبيعي (Environment and Natural Capital): يتضمن مجالات مثل الزراعة، جودة الهواء، المياه، التنوع البيولوجي، مصائد الأسماك، والغابات.

مخطط توضيحي لأبعاد مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي رقم (1).

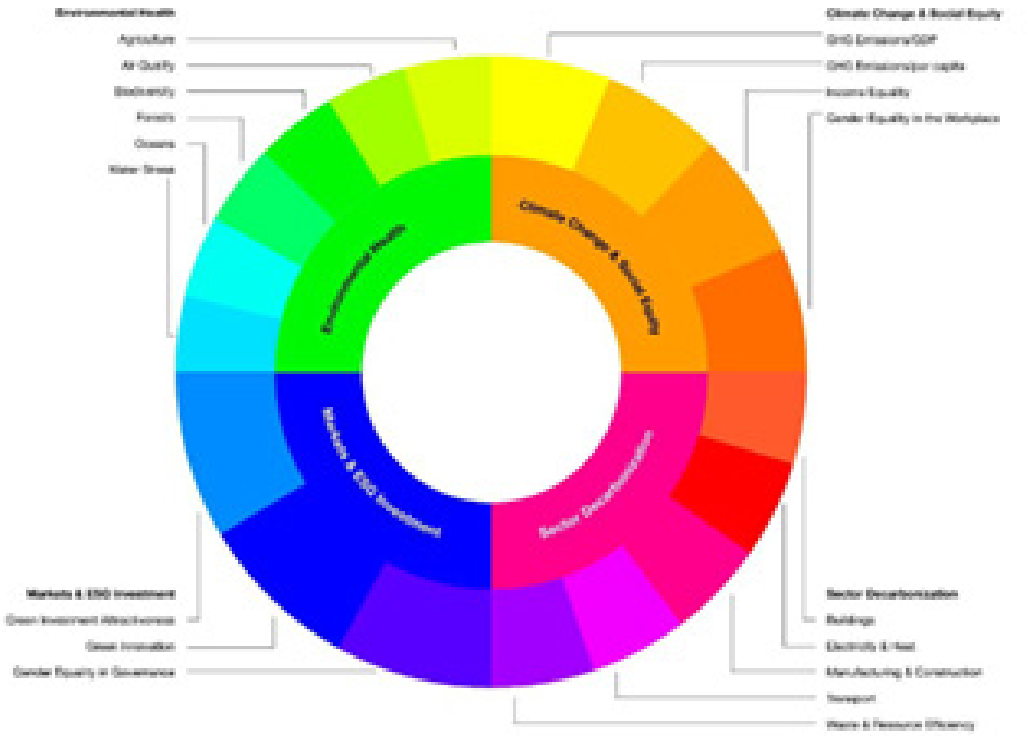

المصدر: متاح على الموقع الإلكتروني

https://dualcitizeninc.com/global-green-economy-index.

المحور الثاني: الاقتصاد البديل في العراق (الواقع والتحديات)

أولاً: واقع الاقتصاد البديل في العراق (2024)

يُعتبر الاقتصاد الأخضر نموذجاً اقتصادياً يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال دمج الاعتبارات البيئية في الأنشطة الاقتصادية. في عام 2024، يواجه العراق تحديات كبيرة تتعلق بتبني الاقتصاد الأخضر كبديل عن الاقتصاد التقليدي القائم على استغلال الموارد الطبيعية، خاصة النفط. لفهم الواقع الحالي للاقتصاد الأخضر في العراق، من المهم النظر في عدة جوانب:

1. التوجهات الحكومية:

بدأت الحكومة العراقية في السنوات الأخيرة تدرك أهمية الاقتصاد الأخضر، إلا أن التطبيق على أرض الواقع لا يزال محدوداً. توجد بعض المبادرات البيئية، مثل تحسين كفاءة استخدام المياه والطاقة، ولكن هذه الجهود غالباً ما تكون متفرقة وغير منسقة بشكل كافٍ.

2. التحديات الاقتصادية والسياسية:

يعتمد العراق بشكل كبير على عائدات النفط، مما يجعل التحول إلى الاقتصاد الأخضر تحدياً صعباً. كما أن الاضطرابات السياسية والاقتصادية، إلى جانب الفساد، تشكل عوائق كبيرة أمام تنفيذ سياسات مستدامة.

3. البنية التحتية:

تشهد البنية التحتية في العراق تطوراً نسبياً، لكنها لا ترتقي إلى مستوى القيام بمشاريع الطاقة المتجددة. على سبيل المثال، لم تُستغل مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح بشكل كافٍ؛ بسبب قلة الاستثمارات ونقص التكنولوجيا المناسبة.

4. الوعي المجتمعي:

لا يزال الوعي بأهمية الاقتصاد الأخضر بين السكان ضعيفاً. هناك حاجة إلى تعزيز التعليم البيئي، وتطوير الجامعات التطبيقية والمهنية، وإنشاء مراكز بحوث ومبادرات مجتمعية لتعزيز فهم المواطنين لأهمية التنمية المستدامة.3

3 سند وليد سعيد،دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة:العراق أنموذجاً،وقائع مؤتمر الدولي الثاني-التعليم بعد جائحة كورونا التحديات والمعالجات،ملحق مجلة الجامعة العراقية،العدد 2/16 ،2021،ص247.

5. التحديات البيئية

يواجه العراق تحديات بيئية خطيرة تتطلب اهتماماً فورياً، مثل التصحر، وشح المياه، والتلوث. تجعل هذه التحديات من الضروري تبني سياسات خضراء؛ لكنها أيضاً تزيد من تعقيد عملية التحول نحو الاقتصاد البديل.

وفقاً لمؤشر الأداء البيئي، جاء العراق في مراتب متدنية عربياً وعالمياً ضمن قائمة الدول من حيث النظافة والأداء البيئي. حيث احتل العراق المرتبة 172من أصل 180 دولة في مؤشر الأداء البيئي، مما يشير إلى ضعف الأداء في عدة مؤشرات تتعلق بالنشاط البيئي.

في التفاصيل، حصل العراق على 30.4 نقطة من أصل 100 نقطة، متفوقاً فقط على مدغشقر، وإريتريا، وبنغلاديش، والهند، وميانمار، ولاوس، وباكستان، وفيتنام، التي جاءت في المرتبة الأخيرة. 4

يقدم مؤشر الأداء البيئي لعام 2024 ملخصاً لحالة الاستدامة في جميع أنحاء العالم، معتمداً على الأداء في مجالات تغير المناخ، والصحة البيئية، وحيوية النظام البيئي، ومدى اقتراب البلدين من تحقيق أهداف السياسة البيئية المعمول بها.

ثانياً: الجهود المحلية لتنبيه التحول نحو الاقتصاد البديل (الاقتصاد الأخضر) في العراق

على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه العراق، هناك مجموعة من المبادرات والجهود المحلية التي تهدف إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر. تشمل هذه الجهود مجالات متعددة مثل الطاقة المتجددة، وإدارة الموارد المائية، ومشاريع الزراعة المستدامة. فيما يلي بعض الأمثلة:

4 انظر:على الموقع الالكتروني،
https://alrafidain.tv/84530/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%A9-%D8%A7/.

1. مشاريع الطاقة المتجددة:

أ- الطاقة الشمسية: بدأ العراق في الاستثمار في الطاقة الشمسية كمصدر بديل للطاقة. هناك عدة مشاريع تهدف إلى تطوير محطات توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية، خاصة في المناطق الجنوبية التي تتمتع بسطوع شمسي قوي. ومن الأمثلة على ذلك «مشروع الطاقة الشمسية في مجمع قرية الغدير السكني في محافظة النجف»، حيث تهدف هذه المشاريع إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتوفير طاقة نظيفة ومستدامة.

ب- الطاقة الكهرومائية: يسعى العراق أيضاً لتطوير إمكانيات الطاقة الكهرومائية من خلال تحسين كفاءة السدود الحالية واستكشاف إمكانيات بناء سدود جديدة. يمكن أن يسهم ذلك في توليد طاقة نظيفة وتوفير المياه للري، مما يساهم في تحقيق الأمن المائي والتنمية الزراعية.

2. إدارة الموارد المائية:

مشاريع إدارة المياه: العراق يواجه تحديات كبيرة في إدارة الموارد المائية، وهناك جهود لتحسين إدارة المياه من خلال تقنيات الري الحديثة والزراعة الذكية، هذه الجهود تهدف إلى تقليل استهلاك المياه في الزراعة وزيادة كفاءة استخدامها.

التحلية ومعالجة المياه: هناك مشاريع قائمة لتحلية المياه المالحة وتحسين تقنيات معالجة مياه الصرف الصحي لإعادة استخدامها في الزراعة أو للأغراض الصناعية.

3. الزراعة المستدامة:

تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة: الحكومة العراقية، بالتعاون مع منظمات دولية مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، تعمل على تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة التي تقلل من التدهور البيئي وتحسن الإنتاجية الزراعية، تشمل هذه الممارسات استخدام تقنيات الري بالتنقيط، زراعة المحاصيل المتكيفة مع الظروف المناخية الصعبة، واستخدام الأسمدة العضوية.

4. التعاون الدولي:

الشراكات مع المنظمات الدولية: العراق يتعاون مع عدة منظمات دولية لتطوير سياسات وبرامج تدعم الاقتصاد الأخضر. على سبيل المثال، هناك شراكات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والبنك الدولي لدعم مشاريع الاستدامة البيئية والطاقة المتجددة.

مؤتمرات وورش عمل: الحكومة العراقية تشارك في مؤتمرات دولية حول التغير المناخي والاقتصاد الأخضر، مما يساعد على تبادل الخبرات والاطلاع على أفضل الممارسات العالمية.

5. التعليم والتوعية:

أ- برامج التوعية البيئية: هناك جهود لتوعية المجتمع العراقي حول أهمية الحفاظ على البيئة والتحول نحو ممارسات أكثر استدامة؛ تشمل هذه الجهود برامج تعليمية في المدارس، وورش عمل مجتمعية، وحملات إعلامية.

ب- دعم البحث العلمي: الجامعات والمؤسسات البحثية العراقية بدأت تولي اهتماماً أكبر للأبحاث المتعلقة بالبيئة والاقتصاد الأخضر، بما في ذلك الدراسات المتعلقة بالطاقة المتجددة، وإدارة الموارد الطبيعية، فضلاً عن قيام بعض الجامعات العراقية وبرعاية وزير التعليم العالي الذي أقيم في جامعة الفراهيدي الأهلية؛ المؤتمر الوطني للتعليم الأخضر لعام (2024)، والذي يهدف إلى تعزيز الوعي بالقضايا البيئية والممارسات المستدامة.

ثالثاً: تحديات التحول نحو الاقتصاد البديل في العراق

التحول نحو الاقتصاد الأخضر في العراق يواجه العديد من التحديات التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعال، وفيما يلي أبرز هذه التحديات:

1. الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل:

الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، حيث يشكل النفط أكثر من (90%) من الإيرادات الحكومية؛ هذا الاعتماد الشديد يعوق من عملية التحول إلى اقتصاد متنوع ومستدام، إذ قد تتردد الحكومة في تبني سياسات تقلل من استخدام الوقود الأحفوري.

2. البنية التحتية المحدودة:

البنية التحتية للطاقة المتجددة والنقل المستدام في العراق لاتزال غير متطورة، قلة الاستثمارات في مشروعات الطاقة الشمسية والرياح، بالإضافة إلى شبكات الكهرباء غير المستقرة، تجعل من الصعب تنفيذ مشاريع الطاقة الخضراء.

3. التحديات البيئية:

العراق يواجه تحديات بيئية خطيرة مثل التصحر، وتدهور الأراضي الزراعية، وشح المياه هذه التحديات تزيد من تعقيد تنفيذ السياسات الخضراء، حيث إن الظروف البيئية الصعبة تحتاج إلى استراتيجيات خاصة ومكلفة للتعامل معها.

4. الوضع السياسي والأمني:

عدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق يؤثر بشكل كبير على القدرة على تنفيذ السياسات طويلة الأجل، إذ تعيق النزاعات الداخلية وعدم الاستقرار الأمني التخطيط المستدام والاستثمارات في المشاريع البيئية.

5. الفساد وسوء الإدارة:

يعتبر الفساد وسوء الإدارة عائقين كبيرين أمام تنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر؛ إذ يؤدي الفساد إلى إهدار الموارد المخصصة للمشاريع الخضراء، بينما يؤدي سوء الإدارة إلى عدم الكفاءة في تنفيذ هذه المشاريع.

6. ضعف الإطار القانوني والتنظيمي:

لا يزال الإطار القانوني والتنظيمي في العراق غير مكتمل لدعم الاقتصاد الأخضر هناك حاجة إلى تطوير تشريعات تحفز الاستثمارات في الطاقة المتجددة، وتحمي البيئة وتضمن الاستدامة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

7. نقص الوعي المجتمعي:

لا يزال الوعي البيئي بين عامة السكان ضعيفاً، حيث يفتقر الكثيرون إلى فهم أهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر. هذا الانخفاض في الوعي يمكن أن يؤدي إلى مقاومة التغيير من قبل القطاع الخاص والمجتمع بشكل عام. من الضروري تعزيز برامج التوعية والتثقيف البيئي، بحيث يتمكن الأفراد والشركات من إدراك فوائد الاقتصاد الأخضر وأهمية اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق التنمية المستدامة.

8. التحديات المالية:

يتطلب التحول نحو الاقتصاد الأخضر استثمارات ضخمة في البنية التحتية والتكنولوجيا الخضراء، يواجه العراق تحديات مالية كبيرة؛ بسبب الديون والإنفاق العسكري، مما يحد من القدرة على تخصيص موارد كافية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر، مشاريع الاقتصاد الأخضر في العراق تحتاج إلى تمويل كبير يتراوح بين مليارات الدولارات حسب حجم ونوع المشروع. تقدر بعض الدراسات أن العراق يحتاج إلى استثمارات تصل إلى 100 مليار دولار على مدار السنوات القادمة لتحقيق تحول شامل نحو الاقتصاد الأخضر، التقديرات تعتمد على تطوير البنية التحتية، وتبني تقنيات الطاقة المتجددة، وإدارة المياه، والزراعة المستدامة، وتحسين كفاءة الطاقة. من بين الأمثلة على مشاريع الاقتصاد الأخضر في العراق:

مشاريع الطاقة الشمسية: يمتلك العراق إمكانيات كبيرة في مجال الطاقة الشمسية نظراً لموقعه الجغرافي، مشروع مثل محطة الطاقة الشمسية بقدرة 750 ميغاواط التي تم الاتفاق عليها مع شركة «مصدر» يتطلب استثماراً يبلغ حوالي 500 مليون دولار.5

مشاريع طاقة الرياح: الاستثمار في طاقة الرياح يمكن أن يكون خياراً مستداماً، قد تصل تكلفة توربينات الرياح إلى 1.5 إلى 2 مليون دولار لكل ميغاواط، مما يعني أن مشروعاً بقدرة 100 ميغاواط قد يحتاج إلى 150 إلى 200 مليون دولار.6

5 «مصدر»شركة رائدة في مجال الطاقة المتجددة،
https://masdar.ae/ar/news/newsroom/masdar-signs-strategic-agreement-to-develop-solar-projects-in-republic-of-iraq.

6 وزارة الكهرباء العراقية.

مشاريع إعادة التدوير: تطوير أنظمة إعادة تدوير النفايات وتحويلها إلى طاقة أو مواد قابلة لإعادة الاستخدام يمكن أن يحتاج إلى استثمارات تتراوح بين 1 إلى 3 مليارات دولار، حسب حجم المنشآت المطلوبة.

الزراعة المستدامة: التحول إلى أنظمة الزراعة المستدامة يتطلب استثمارات في البنية التحتية للري، واستخدام تقنيات متقدمة، تكلفة المشاريع الزراعية تعتمد على نطاقها، لكن يمكن أن تحتاج مشاريع كبيرة إلى تمويلات بمئات الملايين.

هذه الأرقام تعتمد على تقديرات أولية، ويمكن أن تتغير بناءً على الاحتياجات الخاصة للعراق، وتطور السوق العالمية، واستجابة القطاع الخاص والدعم الدولي.

9. نقص الكفاءات والخبرات الفنية:

العراق يعاني نقصاً في الكفاءات والخبرات الفنية في مجالات الطاقة المتجددة والإدارة البيئية؛ هناك نقص كبير في مجال التدريب وتطوير القوى العاملة المحلية لتلبية متطلبات الاقتصاد الأخضر.

وبعد التطرق إلى الإطار النظري للاقتصاد البديل والواقع والتحديات في العراق، فإنه يجدر بنا تسليط الاهتمام على بعض خبرات وتجارب الدول العربية والعالمية في مجال الاقتصاد البديل؛ بغية استخلاص الدروس المستفادة وإمكانية تطبيق السياسات والمعالجات في النطاق المحلي في العراق.

المحور الثالث: التجارب الدولية والخبرات الجامعية في مجال تعزيز الاقتصاد البديل

أولاً: التجارب الدولية في مجال التحول نحو الاقتصاد البديل

إن استعراض التجارب الدولية المتقدمة والرائدة في آلية التحول نحو الاقتصاد البديل يختصر المسافة والتكلفة والجهد لصانعي القرار الاقتصادي، حيث يبدأ العمل من حيث انتهى الآخرون، ويستفيد من تجارب الدول الناجحة، ويتفادى تكرار الأخطاء، ويمكن تصنيف هذه التجارب إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

1. الدول المتقدمة

التجربة الدنماركية (المدينة الخضراء)

منذ أزمة النفط عام (1973) تبنت الدنمارك استراتيجية لزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتنويع مصادر إمدادات الطاقة وبتركيز أكبر على الطاقة البديلة (الطاقة المتجددة الخضراء) إذ تمثل الطاقة المتجددة حوالي (20%) من إجمالي استهلاك الطاقة والهدف جاري لزيادة هذه النسبة إلى (30%) بحلول عام (2025) إذ تتبع حكومة الدنمارك خطط لبناء قطاع الطاقة وهناك ثلاث استراتيجيات تتعلق الأولى في مجال استهلاك المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، والثانية تتعلق بمجال الطاقة الخضراء والثالثة والأخيرة تتعلق بشأن التخطيط لتحقيق تنمية مستدامة؛ ونتيجة لهذه السياسات، فإن الاقتصاد الدنماركي حقق من النتائج ما يلي:7

معالجة مياه الصرف الصحي

زيادة الطاقة المتجددة

انخفاض في استهلاك المياه

تراجع انبعاثات الكربون

ج-رؤية الحكومة لعام (2050) حيث تهدف الدولة إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

2. الدول الصاعدة

سنغافورا (النمو الأخضر ونوعية الحياة)

عام (2002) كان أول إطلاق للخطة الخضراء في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، وقد تم تحديثها لمدة ثلاث سنوات، وكان هدف الخطة هو الاهتمام بنوعية الحياة وحماية الموارد الطبيعية، فضلاً عن تأمين صورة نظيفة وخضراء كوسيلة لجذب الاستثمار، وتتضمن الخطة الأنظمة والمعايير، أنظمة التسعير، برامج وحملات تغير سلوك المستهلك، فضلاً عن إدارة المعلومات، وغيرها من السياسات المتعلقة بنوعية المياه والهواء والصحة العامة.

7 عبدالله بن محمد المالكي،التحول نحو الاقتصاد الأخضر:تجارب دولية،المجلة العربية للإدارة،مجلد37،العدد4، 2017،ص177.

إذ استثمرت حكومة سنغافورا موارد كبيرة في تحقق أهدافها البيئية على المدى الطويل ضمن مخطط صارم ودقيق لعام (2030) وتشمل كفاءة الطاقة، استهلاك المياه، النقل العام، المباني الخضراء. وإن نجاح خطط حكومة سنغافورا إنها مزجت بين السياسات والتدابير المصممة خصيصاً لأهداف بيئية.8

3. الدول العربية

التجربة التونسية (تطوير قطاع الطاقة المتجددة)

تكرس تونس الاقتصاد الأخضر بعداً استراتيجياً في سياستها التنموية، إذ انخرطت تونس منذ سنوات في برامج تكريس الاقتصاد الأخضر عبر تأكيد التزاماتها بكافة الاتفاقيات والتشريعات الوطنية والدولية الخاصة بحماية البيئة، كما أقرت خطة طموحة بقيمة (2.1) مليار دولار لفائدة الاقتصاد الأخضر ومواجهة التغييرات المناخية، وحرصت أن تكون قضايا البيئة حاضرة بقوة في جميع الملتقيات والمؤتمرات التي احتضنتها سنة (2022) وأبرزها مؤتمر الشراكة اليابانية الأفريقية «تيكاد 8» والقمة الفرنكفونية.

وانطلاقاً من تكريسها للاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي تعمل تونس على تشجيع الاستثمار في الطاقات النظيفة ومنح الامتيازات الاستثمارية وحوافز الدعم للقطاع الخاص في هذا المجال، كما تسعى إلى:

_ دعم المشروعات الخضراء عبر رفع حصة الطاقة الشمسية في مزيج الكهرباء، من خلال توليد (3.8) غيغاواط من الطاقة الشمسية المركبة بحلول عام (2030) (الشمس موجودة على مدار السنة 310 أيام) بما يرفع حصة الطاقة المتجددة من (3% حالياً، إلى 30%)، بالتوازي مع خفض استهلاكها من الغاز بنسبة (30%).

_تأهيل المؤسسات الصناعية لمواجهة تحديات التغييرات المناخية وحسن التصرف في النفايات الصناعية.

_ضمان الأمن المائي والتأقلم مع التغيرات المناخية والحد من التلوث وحماية البيئة ودعم الموارد المائية السطحية لبلوغ نسبة تعبئة في حدود (95%)، ودعم طاقة تخزين السدود وحمايتها من التسربات.

8 المصدر السابق،ص 181.

المضي قدماً في مشاريع تحلية مياه البحر، واستعمال التقنيات المقتصدة للمياه ودعم الاقتصاد الدائري وتثمين النفايات المنزلية والصناعية وفواضل البناء والارتقاء بمؤشر النجاعة البيئية، لتصبح تونس من ضمن الدول ذات النجاعة البيئية المرتفعة.

فضلاً عن قدرة تونس على كسب رهان التحول إلى الاقتصاد الأخضر بحكم بنيتها الاقتصادية وإمكانياتها البشرية الواعدة، التي تضمن لها التفاعل الإيجابي والسريع مع مقتضيات الزراعة البيولوجية، حيث تتصدر قائمة الدول المنتجة للزيتون البيولوجي بـ(8.3%) من الحصة العالمية، وتتميز كفاءاتها بالخبرة والتميز.9

ووفقاً لتصنيفات وكالة «بلومبيرغ» الدولية، فإن تونس تعد أكثر بلدان المغرب العربي إبداعاً سنة (2021) واحتلت المرتبة الأولى عربياً وأفريقياً و(45) عالمياً وفق تصنيف ذات الوكالة حول الابتكار (2017)، واعتلت المرتبة الأولى في منطقة شمال أفريقيا و(13) عالمياً في مجال البحث العلمي والتقني، والأولى أفريقياً في ما يتعلق بجودة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات سنة (2020).

وفي تونس يتخرج سنوياً من جامعاتها حوالي (60) ألفاً من حاملي الشهادة العليا، وهنا وجب التنويه بالدور المحوري الذي تلعبه البنية التحتية التكنولوجية في خدمة الاقتصاد الأخضر وتوفير التكنولوجيا الصديقة للبيئة من خلال (11) قطباً تكنولوجيا و(12) محصنة و(5) مراكز موارد تكنولوجية، تضم الآلاف من الباحثين ومئات الشركات الناشئة والصغرى والمتوسطة والشركات المتعددة الجنسيات التي تعتمد على الأدمغة التونسية في صناعاتها وابتكاراتها العلمية، وفي «تونس الخضراء» تؤمن بأن الاقتصاد الأخضر، هو أنجع وسيلة للتقليل من حدة الاختلالات البيئية.

-تجربة الإمارات (مدينة نموذجية مستدامة)

في دبي، تم تفعيل مبادرة «شمس دبي» لتشجيع السكان على اعتماد اللوحات الكهروضوئية على أسطح منازلهم لتنتج الكهرباء من الطاقة الشمسية تمهيداً لربطها بالشبكة العامة كما تهدف (استراتيجية دبي المتكاملة للطاقة 2030) إلى زيادة نسبة الطاقة المتجددة ضمن مزيج الطاقة إلى (15%) بحلول عام (2030)، تلخص نتائج هذه الخطة لحكومة الإمارات في ما يلي:

9 التحول نحو الاقتصاد الأخضر: تجربة عربية وتونسية واعدة في الطريق،على الموقع الالكتروني، https://www.annaharkw.com/annahar/Article.aspx?id=963494.

إنشاء مدينة نموذجية مستدامة منخفضة الاستهلاك للمياه والطاقة.

إعادة تدوير مياه العادمة (الصرف الصحي) إلى استخدامات الري.

خلق جيل يهتم في السلامة البيئية في إطار متطلبات التنمية المستدامة.

تعزيز آليات إدارة النفايات.

حماية الأراضي من التصحر والرعي الجائر.10

ثانياً: الخبرات الجامعية في مجال الاقتصاد البديل

حققت الجامعات في الدول المتقدمة تقدم ملموس في تبني الاقتصاد الأخضر كوظيفة من وظائف الجامعة، ومن هذه الجامعات هي الأمريكية، الإنكليزية، وفيما يلي تقديم لتجارب هذه الجامعات لما أنجزته في هذا المجال واستخلاص للدروس التي يمكننا الاستفادة منها لتطوير مؤسساتنا وجامعاتنا في العراق.

أولاً: الجامعات الأميركية 11

بدأت عملية تعزيز الاقتصاد البديل في الجامعات من خلال وضع تشريعات مساندة له من قبل الكونجرس الأمريكي، والذي تبنى فكرة الحاجة الملحة للاقتصاد الأخضر في التعليم العالي، وعليه مرر الكونجرس الأمريكي مشروعي قانونيين هما:

1. قانون خفض التضخم (Inflation Reduction Act - IRA) لعام 2022: يُعتبر أحد أهم التشريعات في تاريخ الولايات المتحدة لدعم الاقتصاد الأخضر ومواجهة التغير المناخي، يركز القانون على تحفيز الطاقة النظيفة وتقليل انبعاثات الكربون، ويشمل استثمارات كبيرة في تقنيات الطاقة المتجددة والبنية التحتية البيئية. كما يتضمن هذا القانون حوافز للجامعات والمؤسسات التعليمية لتطوير برامج تعليمية وأبحاث في مجال الاقتصاد الأخضر والطاقة المستدامة.

10 عبدالله بن محمد المالكي،مصدر سابق،ص 158.

11 Rogers، Kimberly R.، and Pleasants، Rachel (2011): Greening Community Colleges: An Environmental path to improving Educational outcomes، Jobs for the Future، Metlife Foundation، http://Files.eric.ed.gov/fultext/ED519797.

2. قانون الابتكار والمنافسة الأمريكي (CHIPS and Science Act) لعام 2022:
رغم أنه يركز في المقام الأول على تعزيز الابتكار في صناعة التكنولوجيا وأشباه الموصلات، إلا أن جزءاً منه مخصص لدعم الأبحاث العلمية والتطوير، بما في ذلك الأبحاث المتعلقة بالتغير المناخي والاستدامة، هذا القانون يوفر تمويلاً للجامعات لدعم الأبحاث في مجالات التكنولوجيا الخضراء والمستدامة.

تمثل هذه القوانين خطوات مهمة نحو تعزيز الاقتصاد الأخضر في الولايات المتحدة ودعم الأبحاث الأكاديمية ذات الصلة.

ونستعرض ما تقوم به كليات المجتمع في أمريكا من جهود لتعزيز الاقتصاد البديل، ومن هذه الكليات، «كلية المجتمع بمكسيكو الجديدة» إذ أنشأت مركزاً للتكنولوجيا المستدامة يقدم برامج دراسية في الطاقة الشمسية، جودة المياه، المباني الخضراء، الوقود الحيوي، فضلاً عن تدريب القوى العاملة من أجل العمل في مجال الاقتصاد الأخضر.

أما كلية «سنترال بيدمونت» في ولاية كارولاينا الشمالية، حيث تعمل هذه الكلية بالتعاون مع رجال الأعمال لتوفير القوى العاملة لشغل الوظائف الخضراء، وأنشأت برامج تقنيات الاستدامة، وتم تعميمه على (٥٨) كلية مجتمعية بولاية كارولاينا الشمالية.

أما «كلية كلوفر بارك التقنية» في واشنطن التي يتم تمويلها من قبل وكالة حماية البيئة الفيدرالية، إذ كان الهدف من أنشأها حماية البيئة من أضرار التلوث البيئي، وإعادة تنشيط الاقتصاد، وتقدم الكلية برنامجاً في التكنولوجيا البيئية، وتحرص على دمج احتياجات السوق في تصميم برامجها التدريبية.

وعلى مستوى جامعات الولايات المتحدة الأمريكية ككل تم وضع برامج تدعم الاقتصاد الأخضر وتتكون من:

- المناهج والتصميم التعليمي والذي يشمل تطوير كفاءات التعلم والمهارات التي تعمل على تعميق المعرفة بالاقتصاد الأخضر والتفكير الاستراتيجي مثل (مهارات التحليل، التصميم، حل المشكلات، التفكير النقدي، الحفاظ على سلامة البيئة وتغير نمط وسلوكيات الأفراد اتجاه البيئة).

- رسم خرائط المنهج، وتشمل تطوير دورات تدريبية لتزويد الطلاب بمسار أكاديمي واضح المعالم للحصول على شهادات ودرجات علمية متعددة ومتقدمة في الاقتصاد الأخضر.

- مشاركة الطلاب في عمل تجارب تطبيقية من خلال مختبرات التعلم التطبيقية خارج أوقات الدراسة.

- المساءلة والتقييم من خلال تقييم كفاءة ومهارات الطلبة لشغل مناصب ووظائف في مجال الاقتصاد الأخضر.

- شراكات مع المؤسسات الصناعية والتجارية من أجل خلق روابط للمهن الخضراء، وذلك بتوجيه خبراء الصناعة.

- تطوير الأساليب التعليمية لتنمية مهارات تطبيق العمل في مجال الاقتصاد الأخضر.

ومن خلال البرامج أعلاه يوضح مدى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الاقتصاد الأخضر والعمل على الجانب العملي التطبيقية والنظري.12

ثانياً: الجامعات الإنكليزية13

عملت الجامعات الإنكليزية على تحقيق الاقتصاد الأخضر من خلال قيامها بالأدوار التالية:

- عمل ورش تعليمية وتدريبية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس للعمل بشكل متعاون في المشاريع الخضراء.

- تقديم برامج تنمية مهنية عالية الجودة عن الاقتصاد الأخضر والاستدامة.

- مشاركة رجال الأعمال في تحديد الاحتياجات المستقبلية وتبادل الأفكار مع شركاء التنمية الاقتصادية حول تطبيقات الاقتصاد الأخضر، ومن هذه الجامعات والمعاهد

- كلية كولبي في ولاية ماين Colby College تقوم هذه الكلية بعمل دراسات وبرامج بيئية متعددة التخصص ودراسات الطاقة والاستدامة والمناخ.

12 UNESCO. (2013). Mauritius Recommendations from the UNESCO Expert Meeting on Climate Change Education for Sustainable Development in Africa. Paris: UNESCO.

13 جمال الدين واخرون،الاقتصاد الاخضر:المفهوم والمتطلبات في التعليم،مجاة العلوم التربوية،مجلد22،العدد3، 2014.

- كلية بابسون في ماساتشوستس Babson College تشرف الكلية على مشروع توليد الكهرباء من طاقة الرياح.

- جامعة بورنيموث Bournemouth University تقدم هذه الجامعة برنامجاً على مستوى الماجستير في الاقتصاد الأخضر، والذي تم تطويره للمساعدة على تلبية الاحتياجات التعليمية لتطوير ودعم برنامج الاقتصاد الأخضر وأهم المواد التي تخدم الاقتصاد الأخضر مثل الطاقة المتجددة، التنمية المستدامة، التطوير والتكنولوجيا البيئية، ويتم تناول موضوعات في إطار هذا البرنامج: تعريفات الاقتصاد الأخضر، فعالية التكلفة للطاقة المتجددة، تقييم الأثر البيئي للتكنولوجيا الخضراء، دورة الكربون العالمية، تغير المناخ، علوم نظام الأرض.

يتضح مما سبق أن الجامعات الإنكليزية تعمل لتحقيق الاقتصاد الأخضر بأساليب متنوعة بتعاون مع الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني.

ثالثاً: جامعات كينيا

تُعد كينيا من الدول ذات الاقتصاد الأكبر في شرق أفريقيا، تبنت فكرة العيش في بيئة نظيفة، وتسعى الحكومة بشكل جاد لتحقيق التنمية المستدامة والتحول للاقتصاد الأخضر، لذا تعمل بشكل كثيف مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة وطاقة الرياح، وقد انعكس هذا الاهتمام على شمول نظام التعليم لاتخاذ خطوات جادة نحو جعل الجامعات أداة أساسية في تحقيق أهدافها نحو التحول إلى الاقتصاد وعليه تبنت عدة سياسات منها:

- تُعد الجامعات نموذجاً لتعزيز أفضل الممارسات للاستدامة في الحرم الجامعي.

- إنشاء مراكز التعليم المجتمعي، تتمثل مسؤوليتها في مساعدة المجتمع على فهم المشكلات البيئية ومعالجتها، وتبني أفكار مستدامة وتنفيذ مشروعات خضراء.

- دمج القضايا البيئية في البرامج الدراسية وتوفير كوادر متخصصة في مجال الاقتصاد الأخضر.

- تشجيع البحث العلمي في مجالات البيئة وتوظيفه في إنتاج تكنولوجيا صديقة للبيئة.14

14 حازم السيد حلمي،مصدر سابق،ص621.

المحور الرابع: دور الجامعات العراقية في تعزيز الاقتصاد البديل

كما هو معروف تنقسم وظائف الجامعة إلى ثلاث مهام أساسية (التدريس-البحث العلمي-خدمة المجتمع) ويمكن للجامعات أن تسهم بشكل كبير في دعم وتعزيز وتطوير آليات التحول نحو الاقتصاد البديل (الاقتصاد الأخضر) من خلال التالي:

أولا: دور الجامعات في تعزيز الاقتصاد الأخضر من خلال وظيفة التدريس.15

للجامعات دور مهم في تفعيل الاقتصاد الأخضر من خلال وظيفة التدريس، ويمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية:

1. تضمين مبادئ الاقتصاد الأخضر في المناهج الدراسية: يجب على الجامعات تضمين مبادئ وأفكار الاقتصاد الأخضر في مختلف البرامج الدراسية، سواء كانت متعلقة بالعلوم البيئية، الاقتصاد، الهندسة، أو حتى في العلوم الاجتماعية، هذا يعزز وعي الطلاب بأهمية الاستدامة ودورها في التنمية الاقتصادية.

2. إعداد كوادر متخصصة: من خلال تقديم برامج دراسات عليا وبكالوريوس متخصصة في مجالات مثل الطاقات المتجددة، الإدارة البيئية، والهندسة الخضراء. هذه البرامج تسهم في تخريج كوادر متخصصة قادرة على قيادة التغيير نحو اقتصاد أكثر استدامة.

3. تشجيع البحث العلمي التطبيقي: يمكن للجامعات تشجيع الأبحاث التي تركز على تطوير حلول تقنية مستدامة للمشاكل البيئية والاقتصادية. هذه الأبحاث يمكن أن تشمل مجالات مثل تقنيات الطاقة النظيفة، الإدارة المستدامة للموارد، والتكنولوجيا الخضراء.

4. نشر الوعي وبناء ثقافة الاستدامة: من خلال إدخال مفاهيم الاستدامة في مختلف جوانب الحياة الأكاديمية، بما في ذلك الأنشطة الطلابية والمبادرات المجتمعية، يمكن للجامعات أن تكون رائدة في نشر الوعي حول أهمية الاقتصاد الأخضر.

5. التعاون مع القطاعات الحكومية والخاصة: الجامعات يمكنها التعاون مع الحكومات والشركات لتطوير سياسات ومشاريع تدعم الاقتصاد الأخضر، مثل استشارات السياسات العامة أو تطوير مشاريع مشتركة تهدف إلى تحسين الأداء البيئي للشركات.

15 مصدر سابق، ص 632.

6. التعليم المستمر والتدريب: تقديم برامج تعليم مستمر وتدريب مهني للمجتمع والمهنيين في مجالات متعلقة بالاقتصاد الأخضر، مما يسهم في تطوير مهارات جديدة وتحديث المعارف بما يتناسب مع متطلبات الاقتصاد المستدام.

من خلال هذه الجهود، يمكن للجامعات العراقية أن تلعب دوراً محورياً في تعزيز الاقتصاد الأخضر، وتوفير الأساس العلمي والتعليمي اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلاد.

ثانياً: دور الجامعات في تعزيز الاقتصاد الأخضر من خلال وظيفة البحث العلمي

يُعد دور الجامعات في تعزيز الاقتصاد الأخضر من خلال وظيفة البحث العلمي دوراً حيوياً ومؤثراً. ويمكن توضيح هذا الدور من خلال النقاط التالية:

1. إجراء البحوث المتقدمة في مجالات الاستدامة: الجامعات هي مراكز للابتكار والتطوير، ويمكنها التركيز على البحث في مجالات مثل الطاقة المتجددة، الكفاءة الطاقية، الزراعة المستدامة، وإدارة الموارد المائية. هذه الأبحاث تسهم في تطوير تقنيات وحلول مبتكرة تقلل من التأثيرات البيئية وتعزز الاستدامة.

2. تحليل وتقييم السياسات البيئية: تقوم الجامعات بإجراء دراسات تحليلية لتقييم فعالية السياسات البيئية القائمة وتقديم توصيات لتحسينها. هذا الدور يساعد الحكومات وصناع القرار على تبني سياسات أكثر فعالية في تعزيز الاقتصاد الأخضر.

3. التعاون مع الصناعة لتطوير تقنيات خضراء: يمكن للجامعات أن تعمل بالشراكة مع الشركات لتطوير تقنيات ومنتجات خضراء جديدة. هذا النوع من التعاون بين الأكاديميا والصناعة يمكن أن يؤدي إلى حلول فعالة بيئياً واقتصادياً.

4. إقامة مراكز بحثية متخصصة: يُمكن إنشاء مراكز بحثية مخصصة لدراسة الاقتصاد الأخضر والاستدامة، مثل مراكز أبحاث الطاقة المتجددة أو المراكز المتخصصة في دراسة التغير المناخي. هذه المراكز توفر بيئة خصبة للباحثين للعمل على تحديات محددة تتعلق بالاقتصاد الأخضر.

5. إنتاج ونشر المعرفة: من خلال نشر الأبحاث في المجلات العلمية، وعقد المؤتمرات، وورش العمل، تسهم الجامعات في نشر المعرفة الجديدة حول الاقتصاد الأخضر، هذا النشر يُساعد على توسيع الفهم العالمي للتحديات البيئية والحلول الممكنة.

6. تشجيع البحث متعدد التخصصات: تتطلب مشكلات الاستدامة والاقتصاد الأخضر غالباً نهجاً متعدد التخصصات، وعليه يمكن للجامعات تشجيع التعاون بين الأقسام الأكاديمية المختلفة (مثل العلوم البيئية، الهندسة، الاقتصاد، والعلوم الاجتماعية) لتقديم حلول شاملة ومستدامة.

7. التعاون الدولي في البحث: يمكن للجامعات أن تتعاون مع مؤسسات دولية للبحث في القضايا العالمية المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، مثل التغير المناخي، مما يسهم في تعزيز المعرفة وتبادل الحلول بين الدول المختلفة.

8. توجيه البحث نحو احتياجات المجتمع المحلي: تلعب الجامعات دوراً مهماً في توجيه البحث العلمي لحل المشكلات البيئية المحلية؛ من خلال العمل مع المجتمعات المحلية، يمكن للجامعات تطوير حلول مخصصة تتناسب مع الظروف المحلية، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

من خلال هذه الجهود، تعمل الجامعات على إنتاج المعرفة التي تسهم في تطوير اقتصاد أخضر ومستدام، وتزويد المجتمع بالأدوات العلمية اللازمة لمواجهة التحديات البيئية الحالية والمستقبلية.

ثالثاً: دور الجامعات في تعزيز الاقتصاد الأخضر من خلال وظيفة خدمة المجتمع

يُعتبر دور الجامعات في تعزيز الاقتصاد الأخضر من خلال وظيفة خدمة المجتمع جزءاً أساسياً من مساهمتها في التنمية المستدامة، ويمكن للجامعات أن تؤدي دوراً فعالاً من خلال النقاط التالية:

1. نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع: الجامعات يمكنها تنظيم حملات توعية، ندوات، وورش عمل تستهدف المجتمع المحلي لنشر الوعي حول أهمية الاقتصاد الأخضر والاستدامة، هذا يشمل تعريف الناس بممارسات الحياة المستدامة مثل تقليل استهلاك الطاقة، إعادة التدوير، وتشجيع النقل العام.

2. تشجيع المبادرات البيئية المحلية: يمكن أن تدعم الجامعات، وتشارك في المبادرات البيئية المحلية، مثل حملات التشجير، تنظيف الشواطئ، أو مشروعات الحفاظ على الموارد المائية، ومن خلال هذه المبادرات، يمكن أن تلعب الجامعات دوراً مباشراً في تحسين البيئة المحلية.

3. تقديم الاستشارات والدعم الفني: يمكن للجامعات تقديم استشارات ودعم فني للحكومات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات الصغيرة في مجالات مثل إدارة الموارد الطبيعية، تخطيط المدن المستدامة، أو تطوير مشروعات الطاقة المتجددة.

4. تدريب الكوادر المحلية: تقديم برامج تدريبية للمجتمع المحلي تركز على المهارات الخضراء، مثل تقنيات الزراعة المستدامة، تقنيات البناء الأخضر، أو إدارة النفايات. هذا النوع من التدريب يساعد على بناء مجتمع أكثر استعداداً لدعم الاقتصاد الأخضر.

5. تعزيز ريادة الأعمال الخضراء: من خلال إنشاء حاضنات أعمال وبرامج دعم للشركات الناشئة في مجالات الاقتصاد الأخضر، يمكن للجامعات أن تساعد على تحفيز الابتكار وريادة الأعمال الخضراء، وهذا يسهم في خلق فرص عمل جديدة تدعم التنمية المستدامة.

6. تطوير شراكات مجتمعية: يمكن للجامعات أن تبني شراكات مع المجتمعات المحلية، المنظمات المدنية، والحكومات لتطوير مشروعات تخدم الاقتصاد الأخضر. على سبيل المثال، التعاون في تطوير مشروعات الطاقة الشمسية المجتمعية أو برامج الزراعة الحضرية.

7. قيادة أمثلة حية على الاستدامة: تُعتبر الجامعات نموذجاً يحتذى به من خلال تطبيق ممارسات الاستدامة في حرمها الجامعي، مثل استخدام الطاقة المتجددة، إدارة المياه بكفاءة، وتقليل النفايات. هذا يعطي المجتمع المحلي مثالاً عملياً على كيفية تطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر.

8. تقديم خدمات مجتمعية مباشرة: من خلال برامج التطوع التي تركز على تحسين البيئة المحلية، مثل توفير خدمات استشارية مجانية لتحسين كفاءة الطاقة في المنازل أو دعم المبادرات البيئية في المدارس.

9. تفعيل دور الطلاب في خدمة المجتمع: تشجيع الطلاب على المشاركة في مشاريع خدمة المجتمع التي تركز على القضايا البيئية، مما يعزز من وعيهم ومساهمتهم الفعالة في المجتمع، ويخلق ثقافة الاستدامة لديهم.

من خلال هذه الأنشطة، تسهم الجامعات في تعزيز الاقتصاد الأخضر ليس فقط عبر التعليم والبحث، ولكن أيضاً من خلال التأثير المباشر في المجتمع، مما يساعد على بناء مجتمع مستدام وصديق للبيئة.

الخاتمة

في ختام هذا البحث حول دور الجامعات في تعزيز الاقتصاد البديل (الاقتصاد الأخضر) في العراق، يمكن التأكيد على أن الجامعات تمثل ركيزة أساسية في مسيرة التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة وصداقة للبيئة. من خلال وظائفها الرئيسية الثلاث—التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع—تستطيع الجامعات أن تلعب دوراً محورياً في نشر الوعي بأهمية الاقتصاد الأخضر، وإعداد الكوادر المؤهلة، وتقديم الحلول العلمية لمواجهة التحديات البيئية.

وعلى الرغم من التفاوت في استجابة الدول النامية للتحول وتبني سياسات الاقتصاد البديل، إلا أنه يمكن ملاحظة وجود محاولات جدية تتجه نحو تفعيل الاقتصاد الأخضر. وفي سياق العراق، الذي يواجه تحديات بيئية واقتصادية كبيرة، يصبح دور الجامعات أكثر أهمية. يجب أن تعزز الجامعات الشراكات مع القطاعات الحكومية والخاصة، وتوجه أبحاثها نحو المشكلات البيئية المحلية، وتساهم في تطوير سياسات بيئية مستدامة.

يمكن للجامعات العراقية أن تقود التحول نحو اقتصاد بديل يوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. إن الاستثمار في التعليم والبحث العلمي المتعلق بالاقتصاد الأخضر لا يُعتبر ضرورة بيئية فحسب، بل هو استراتيجية أساسية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في العراق، تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة. ومما سبق أعلاه يمكننا الوصول إلى عدة استنتاجات:

1. الدور المحوري للجامعات في التنمية المستدامة:

تمثل الجامعات قوة دافعة أساسية لتحقيق الاقتصاد الأخضر من خلال وظائفها الثلاث: التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع. من خلال إعداد الكوادر المتخصصة، إنتاج المعرفة، وتعزيز الوعي البيئي، يمكن للجامعات أن تكون محركاً رئيسياً في الانتقال نحو اقتصاد أكثر استدامة.

2. التفاوت بين الدول في دعم الجامعات للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:

تختلف الدول في قدرتها على دعم الجامعات للعب دور فعّال في تعزيز الاقتصاد الأخضر. الدول المتقدمة تمتلك عادةً موارد أكبر لتطوير البنية التحتية التعليمية والبحثية، مما يمكنها من تزويد المجتمع بالأدوات والمهارات اللازمة لتحقيق التحول الأخضر. في المقابل، تعاني الدول النامية من قيود مالية وتقنية تحد من قدرة جامعاتها على القيام بدورها الفعال في هذا السياق.

3. أهمية السياسات الحكومية المحلية والتعاون الدولي:

لتحقيق دور فعال للجامعات في العراق لتفعيل وتعزيز الاقتصاد الأخضر، تحتاج الدولة إلى سياسات حكومية داعمة تسهل البحث والتطوير والتعليم في مجالات الاقتصاد الأخضر، كما أن التعاون مع الدول المتقدمة يمكن أن يساهم في تقليل الفجوة وتعزيز دور العراق في مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي من خلال توفير الدعم الفني والمالي، ونقل التكنولوجيا والخبرات.

4. التفاوت في الوعي البيئي والثقافة الأكاديمية:

الوعي البيئي والثقافة الأكاديمية المتقدمة تسهم بشكل كبير في دعم الجامعات لدورها في الاقتصاد الأخضر، تفتقر مؤسساتنا إلى هذه العناصر، فتجد صعوبة أكبر في تحقيق التقدم في هذا المجال، مما يعزز التفاوت في تحقيق الاستدامة البيئية.

5. التكنولوجيا والابتكار كعوامل محورية:

التكنولوجيا والابتكار هما أدوات حاسمة يمكن للجامعات من خلالهما تعزيز الاقتصاد الأخضر؛ أن الدول التي تستثمر في البحث والتطوير في هذه المجالات تكون أكثر قدرة على تحقيق التقدم نحو الاقتصاد البديل، وتقليل التفاوت بينها وبين الدول الأخرى.

وعليه تلعب الجامعات دوراً جوهرياً في تعزيز الاقتصاد الأخضر، لكن تحقيق هذا الدور يتأثر بشكل كبير بالتفاوت بين الدول في الموارد الاقتصادية، السياسات الحكومية، التحديات البيئية والاجتماعية، ومستوى الوعي والثقافة البيئية. لذا، فإن تعزيز التعاون الدولي ودعم الجامعات في الدول النامية يمثلان ضرورة لتحقيق تقدم عالمي شامل نحو الاقتصاد البديل وتقليل التفاوت بين الدول في هذا المجال.

التوصيات

استناداً إلى الاستنتاجات حول دور الجامعات في تعزيز الاقتصاد الأخضر والتفاوت بين الدول في تحقيقه، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. تعزيز الاستثمار في التعليم والبحث العلمي:

يتعين على الحكومات والمؤسسات الدولية زيادة الاستثمار في التعليم والبحث العلمي المتعلقين بالاقتصاد الأخضر،هذا يتضمن تمويل البرامج الأكاديمية التي تركز على الاستدامة، وتوفير المنح الدراسية والدعم المالي للطلاب والباحثين.

2. تطوير سياسات حكومية داعمة:

يجب على الحكومات تبني سياسات وتشريعات تحفز الجامعات على الانخراط في مشروعات الاقتصاد الأخضر. هذا يشمل تقديم حوافز ضريبية للمؤسسات التعليمية التي تستثمر في البحوث الخضراء، ودعم إنشاء مراكز بحثية متخصصة في الاقتصاد البديل.

3. تعزيز التعاون الدولي:

ينبغي تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات الأكاديمية على الصعيد العالمي لتبادل المعرفة والتكنولوجيا المتعلقة بالاقتصاد الأخضر. يمكن أن يشمل ذلك برامج تبادل الطلاب والأساتذة، وشراكات بحثية دولية، وتوفير منصات عالمية لتبادل أفضل الممارسات.

4. تحفيز الابتكار وريادة الأعمال الخضراء:

ينبغي على الجامعات إنشاء حاضنات أعمال وبرامج تدريب تدعم الابتكار وريادة الأعمال في مجالات الاقتصاد الأخضر، هذا يساعد على تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشروعات عملية تسهم في التنمية المستدامة وتوفير فرص عمل جديدة.

5. تعزيز الوعي البيئي في المجتمع:

الجامعات يجب أن تلعب دوراً ريادياً في نشر الوعي البيئي والثقافة المستدامة بين أفراد المجتمع، يمكن تحقيق ذلك من خلال تنظيم حملات توعية وورش عمل وبرامج تعليمية تستهدف مختلف شرائح المجتمع، مع التركيز على أهمية الاقتصاد الأخضر وفوائده.

6. ربط التعليم بالاحتياجات المحلية:

على الجامعات التركيز على تطوير برامج دراسية وبحثية تتماشى مع الاحتياجات البيئية والاقتصادية المحلية، هذا يساعد على تقديم حلول عملية وفعالة تتناسب مع الظروف الخاصة بكل دولة، مما يعزز من قدرة المجتمع على تحقيق الاستدامة، وعليه فقد تطرق البحث إلى الموضوع بكافة جوانبه، على أمل أن تصل إلى صناع القرار والعمل على مساحات جديدة للنقاش ووضع خطط عملية في مجال تفعيل دور الجامعات وأفراد المجتمع.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org